مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

Grammatical Commentaries Of Ibn Al-Furat (D. 794 Ah) In His Book "The Infallibility Of Human Speech From Errors Of The Tongue : A Study Of Nominals In The "In Grammar Raised Case As A Model

Amal Ajmi Mohammed
University of Fallujah/ College of Islamic Sciences
isl.h24163@uofallujah.edu.iq
07812788220
prof.. Mohammed Kaled Rahhal
University of Fallujah/ College of Islamic Sciences
dr.mohammad.khaled@uofallujah.edu.iq
07509228100

ABSTRACT

This study aims to compile the commentaries made by Ibn al-Furat on the opinions of grammarians in his work "Facilitating the Infallibility of Human Speech from Errors of the Tongue." These commentaries encompass various forms, including disagreements, corrections, agreements, critiques, and analyses.

The research includes an examination of certain raised nouns found in "Facilitating the Infallibility of Human Speech".

It is divided into the following sections:

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

First: **Ibn al–Furat's commentaries on the subject of the subject** (**fa'il**), **which includes**: 1. **The definition of the subject; and 2. The issue of the con–dition of the subject with the verbs "na'ma" and "bi'sa".**

Second: **Ibn al–Furat's remarks on the substitution of the genitive case** (**jar and majrur**) **for the subject**.

Third: **The use of the circumstantial phrase** (**hal**) **in place of the predi–cate** (**khabar**).

Keywords: **Grammatical commentaries**, **Ibn al–Furat**, **raised nouns**.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

التعقيبات النحوية لابن الفرات (ت٧٩٤هـ) في كتابه (عصمة الإنسان من لحن اللسان في النحو) – الأسماء المرفوعة أنموذجًا –

أمل عجمي محمد
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية
isl.h24163@uofallujah.edu.iq
٠٧٨١٢٧٨٨٢٢٠
أ. د. محمد خالد رحال
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية
dr.mohammad.khaled@uofallujah.edu.iq
٠٧٥٠٩٢٢٨١٠٠

الملخص

تهدف الدراسة الى جمع التعقيبات التي عقب بها (ابن الفرات) على آراء النحويين في كتابه (تيسير عصمة الانسان من لحن اللسان) سواء كانت هذه التعقيبات مخالفات، او استدراكات، او موافقات، او نقد، او تحليل.

وقد تضمنت الدراسة : بعض المرفوعات من الأسماء في كتاب تيسير عصمة الإنسان.

وقسمناه على:

أولاً: تعقيبات ابن الفرات في باب الفاعل، ١. حد الفاعل، و: ٢. مسألة شرط الفاعل مع نعمَ وبئسَ.

ثانياً: تعقيبات ابن الفرات في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل .

ثالثاَ: سد الحال مسد الخبر

الكلمات المفتاحية: التعقيبات النحوية، ابن الفرات، المرفوعات.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

التعقيبات النحوية لابن الفرات (ت٧٩٤هـ) في كتابه (عصمة الإنسان من لحن اللسان في النحو) – الأسماء المرفوعة أنموذجًا –

أمل عجمي محمد
أ. د. محمد خالد رحال
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الإسلامية

المقدمة

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه

أمّا بعد:

فالأحوال الإعرابية في النحو العربي تنقسم على أربعة أنواع, هي: الرفع, والنصب, والجر, والجزم. بعض هذه الأحوال تختص بالأسماء فقط، مثل الجر، وبعضها يختص بالأفعال فقط، مثل الجزم، في حين يمكن أن تنطبق بعض هذه الأحوال على الأسماء والأفعال معًا، مثل الرفع والنصب.

فقد خصصت دراستي في موضوع (التعقيبات النحوية لابن الفرات (ت٧٩٤هـ) في كتابه (عصمة الإنسان من لحن اللسان في النحو) – الأسماء المرفوعة أنموذجًا –

ولقد اعتمدت على عالم جليل من علماء اللغة العربية وهو (ابن الفرات) : والنظر في كتابه العظيم (تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان في النحو) وهو مخطوط متميز جداً في علم اللغة ، وهو شرح لكتاب عصمة الإنسان من لحن اللسان في النحو لولي الدين ابي عبدالله محمد البلوي الديباجي (ت٧٧٤ هـ) .

أهمية الدراسة :

١– تناول في كتاب مهم في علم النحو ، زاخر بأقوال العلماء النحوية .

٢– عناية العلماء بتعقيبات وترجيحات ابن الفرات ، وتعليله لبعض الأقوال والمذاهب .

٣– قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الكتاب بالدراسة والتمحيص .

أهداف الدراسة :

جمع التعقيبات التي عقب بها (ابن الفرات) على آراء النحويين في كتابه (تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان في النحو) سواء كانت هذه التعقيبات مخالفات ، أو استدراكات ، أو موافقات ، أو تحليل .

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

اعتمدت في دراستي على منهج الوصفي التحليلي في جمع التعقيبات النحوية لابن الفرات ، واستنباطها من المسائل النحوية في كتابه .

ومن الصعوبات التي واجهتني :

١- ندرة الدراسات السابقة ، التي تناولت رأي ابن الفرات في المسائل النحوية المختلف فيها بين النحوين .

٢- أكثر تعقيبات ابن الفرات كانت ضمنية ، حاولت استخراجها بالبحث والتمحيص الدقيق .

٣- شرح المسألة واختلافات النحويين من الكتب الأصلية النحوية .

تمهيد :

إن المرفوعات في اللغة العربية تشمل مجموعة من الكلمات، سواء كانت أسماءً أو أفعالًا. وتنقسم المرفوعات على نوعين: أصل وملحق. والأصل يتمثل في الفاعل، إذ يُعدّ الفاعل الأساس لأن عامله فعل حقيقي، في حين أن بقية المرفوعات تعتمد على عوامل ليست أفعالًا حقيقية. ومع ذلك، يرى بعض العلماء أن المبتدأ هو الأصل في المرفوعات؛ لأنه يحتفظ بموقعه المقدم في الجملة.

بيان المرفوعات في اللغة: قال الزمخشري: "رفعه فارتفع ورفّعه، ورفع فهو رفيع، وفيه رفعة. ورفعه على السرير. ورفع القيد بالرفاعة وهي الخيط الذي يرفع به المقيد قيده إليه. ومن المجاز: رفع بعيره في السير ورفعه"[١].

المرفوعات في الأسماء: قال ابن اَجروم: "المرفوعاتُ سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النَّعتُ، والعطفُ، والتوكيد، والبَدَل" [٢]. إن المرفوع في اللغة ما قد تم رفعه، وأما في الاصطلاح فقد عرف الجرجاني

(١) أساس البلاغة، الزمخشري (١/ ٣٦٨).

(٢) الآجرومية، ابن اجروم (ص: ١١).

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

وغيره من العلماء المرفوعات من الأسماء بأنها ما اشتمل على علم الفاعلية، قال الجرجاني "المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية"(١).

وبين الحازمي أن المقصود بالمرفوعات جمع مرفوع أو مرفوعة أي أن اللفظ مرفوع أو الكلمة مرفوعة، وخصه بالأسماء لإخراج ما يرفع من الأفعال، وهي سبعة من المرفوعات ذكرها الاجرومي وغيره من العلماء.

وقال أحمد الحازمي: "المَرْفُوعَاتُ جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع، أو جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة، مِنَ الأَسْمَاءِ هذا قيد لإخراج الفعل لأنه ذكره فيما سبق في قوله: وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا يُجَرَّدُ والمرفوعات من الأسماء – باستقراء كلام العرب – سبعة"(٢).

وفي تناول ابن الفرات للمرفوعات قد تعقب بعض الأقوال ورد تلك الأقوال وسكت عن بعض الآراء وهذا ما سنبينه في دراستنا فيما يخص المرفوعات في الأسماء وهي:

–الفاعل – (نائب الفاعل) الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ

– المبتدأ – الخبر

–اسم كان وأخواتها – خبر إنَّ وأخواتها

–التابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: (النَّعتُ، والعطفُ، والتوكيد، والبَدَل).

–أولًا: تعقيبات ابن الفرات في باب الفاعل

١. حدّ الفاعل:

–عمد ابن الفرات في باب الفاعل إلى التعليق والشرح في كتاب تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان، فقال ابن الفرات: "كأنَّ المصنف(رحمه الله تعالى) اختار لفظ التعلق على ما أسند الفعل إليه؛ لأنَّ التعلق بالشيء أقوى لزومًا, واتصالًا به"(٣).

(١) التعريفات، الجرجاني (ص: ٢١١) وينظر التوقيف على مهمات التعاريف، السيوطي (ص: ٣٠٣).

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، (ص: ٢٩٩).

(٣) تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان، ابن الفرات: ٢٤١.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

–وقوله: " وهو ما تعلق به الفعل، أو شبهه مقدماً على جهة قيامه به "[١].

إذ وضح هنا في تعريف الفاعل أن قولهم: ما تعلق به الفعل أفضل من قولهم يسند إليه الفعل إذ إن التعلق أقوى في اللزوم والاتصال بين الفعل والفاعل[٢].

ووضح ابن الفرات في بيان الفاعل أنه لا يشبه المبتدأ ولا يرفع بالفاعلية أو الإسناد، وقوله لا يشبه المبتدأ يريد أن العامل فيه لا يكون عاملاً معنوياً، فإن عامل المبتدأ هو الابتداء وهذا عامل معنوي، قال ابن الفرات: "قوله: (ولا شبهه بالمبتدأ) الصحيح ما قدَّمه؛ لأنَّ العمل للفظ، وهو المسند كما تقدم"[٣].

وتعقيب ابن الفرات في تعريف الفاعل يحمل لطائف لم يشر إليها الكثير من العلماء في تعريف الفاعل إذ يعرفه بأنه المسند إليه فعل، وما ذكره المصنف أدق في بيان الفاعل وتعلقه بالفعل ونفي شبهه بالمبتدأ.

وممن عرفه بالإسناد، ابن عقيل إذ قال: " الفاعل فهو: الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع"[٤]، الاسم في النحو يشمل نوعين: الاسم الصريح، مثل قولنا: قام زيد، والاسم المؤول، مثل قولنا: يعجبني أن تقوم أي قيامك. وعندما نقول إن المسند إليه فعل، نستثني بذلك ما أُسند إليه غير فعل، مثل: زيد أخوك (حيث أُسند إليه اسم)، أو: زيد قام أبوه (حيث أُسند إليه جملة)، أو: زيد قائم غلامه (حيث أُسند إليه ما في قوة الجملة)، أما بعبارة "على طريقة فعل"، فنقصد ما أُسند إليه فعل أو ما ينوب عن الفعل، مثل قولنا: (ضَرب زيد). وشبه الفعل هنا يشير إلى أسماء تعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، مثل: أقائم الزيدان؟، أو الصفة المشبهة، مثل: (زيد حسن وجهه)، أو المصدر، مثل: (عجبت من ضرب زيد عمراً). وكذلك اسم الفعل، نحو: (هيهات العقيق)، أو الظرف والجار والمجرور، مثل: (زيد عندك أبوه)، أو: (في الدار غلاماه). وأيضًا أفعل التفضيل، مثل: (مررت بالأفضل أبوه)، إذ إنّ (أبوه) مرفوع بـ"الأفضل." وقد أشار ابن مالك إلى هذا في قوله: (كمرفوعي أتى... إلخ) أي أن الفاعل هو مرفوع وصف أو فعل قائم به أو واقع منه. فإذا قيل : مات الرجل ، فهذا فعل قائم به ؛ لأنه ليس واقع منه ، وإذا قيل : أكل الرجل ، فهو واقع منه

(١)المصدر نفسه: ٢٤٢.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣.

(٣) تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان، ابن الفرات: ٢٤٣.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٧٤).

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

,والوصف مثل أن تقول : أقائم زيد؟ فزيد فاعل ، والفعل مثل أن تقول : قام زيدٌ ، فزيد فاعل .[١] ، إذ المرفوع يشمل ما رُفع بالفعل أو بما يشبه الفعل. ومثال المرفوع بما يشبه الفعل: منيراً وجهه. [٢] أما الفاعل في اصطلاح النحويين، فهو كل اسم تقدم عليه فعل مُسند إليه باعتباره حاملاً لمعنى الفعل، سواء أكان الفعل حقيقيًا، كقولك: (قام زيد وقعد عمرو)، أو مجازيًا، كقولك: (نبت الزرع واشتد الحر)، أو حتى إذا كان الفعل منفيًا، مثل: (ما قام زيد ولا خرج عمرو). والشرط في الفعل أن يكون على صورته السليمة، كما جاء في كتب النحو، لتفريقه عن الأفعال التي لم يُذكر فاعلها[٣].

٢. مسألة شرط الفاعل مع نعم وبئس

ذكر النحاة أن (نعم وبئس) فعلان لإنشاء المدح والذم، ولا بدَّ لهما من فاعل، وهو على ثلاثة أقسام ، كما بينها ابن عقيل[٤]:

الأول: أن يكون الاسم محلىً بالألف واللام، مثل قولك: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)، ومثاله في القرآن الكريم: {نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ} [الأنفال: ٤٠] . وقد اختلف العلماء في تفسير هذه اللام:

فقيل إنها للجنس حقيقة، مما يعني أن المدح يشمل الجنس كله، ثم يُخصص الشخص المذكور بالذكر، فيُمدح مرتين.

وقيل إنها للجنس مجازًا، وكأنك جعلت زيدًا يمثل الجنس بأكمله، وهذا من باب المبالغة. وقيل إنها للعهد، أي تشير إلى شيء معروف لدى المتحدث والمخاطب.

الثاني: أن يكون الاسم مضافًا إلى ما فيه أل، كما في قولك: "نِعْمَ عقبى الكرما"، ومثاله في القرآن الكريم: {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}[النحل: ٣٠].

(١) شرح ألفية ابن مالك ١٨/٣

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ج١

(٣) شرح مُلحة الإعراب، الحريري البصري (ص:١٥١).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ١٦١-١٦١.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

الثالث: أن يكون الاسم مضمَرًا ومفسرًا بنكرة منصوبة على التمييز، مثل قولك: نِعْمَ قوماً معشرُه. ففي نِعْمَ ضمير مستتر يفسره قوماً، ومعشرُه مبتدأ. ومع ذلك، هناك اختلاف بين النحويين في تفسير الإعراب: ذهب بعضهم إلى أن معشره هو الفاعل لنِعْمَ ولا يوجد فيها ضمير. وقال آخرون إن قوماً حال، بينما رأى غيرهم أنه تمييز. ومثال ذلك في القرآن الكريم قوله: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا}[الكهف: ٥٠]. ومثاله في الشعر قول الشاعر:

لـــنعم مـــوئلا المـــولى إذا حـــذرت بأســـاء ذي البغـــى واســـتيلاء ذي الإحـــن[١]

وقول الآخر:

تقـــول عرســـي وهـــي لي في عـــومره بـــئس أمـــرأ وإنـــني بـــئس المـــره.[٢]

وتعقب ابن الفرات قول صاحب المتن في فاعل نعم وبئس، باشتراطه في فاعلهما أن يكون محلى بـ (أل)، أو مضافًا لما فيه (أل)، ووصف قوله بالحسن.

قال ابن الفرات: " وحسن قول المصنف رحمه الله: (وشرطه)، أي: وشرط الفاعل (مع نِعْمَ، وبِئسَ مقارنة (أل) أو إضافته لما قارنها، كنعم المولى ، ونعم عقبى الدار)، أي: وكقوله: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) [النحل: ٣٠]"[٣].

وهذا توضيح لدخول نعم وبئس على الفاعل وبيان شرطه وهو مقارنة (أل) أو الإضافة لما قارنها، ومن مثال المقارنة بـ (أل) قوله: (نعم المولى)، ومثال إضافتها لما قارنها، قوله تعالى: (فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) [الرعد: ٢٤]، (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) [النحل: ٣٠].

والشرط الذي ذكره النحاة في فاعل نعم وبئس هو أغلبيٌّ، قال ابن مالك: "الغالب في فاعل نعم وبئس أن يكون معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى المعرف بهما، أو مضافاً إلى المضاف للمعرف بهما، أو

(١) البيت مجهول القائل ، انظره في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٦/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣

(٢) البيت لم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨/٣ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٢/٢

(٣) تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان، ابن الفرات (ص: ٢٤٧).

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، فالأول كقوله تعالى: (نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ) [الأنفال: ٤٠].والثاني كقوله تعالى: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) [النحل: ٣٠]. والثالث كقول الشاعر:

فـــإنْ تـــكُ فقعـــس بانـــتْ وبنّـــا فـــــنِعم ذوو مُجاملـــــةِ الخليـــــل [١]

وكقول الآخر:

فنعم ابنُ أختِ القومِ غير مكذَّب زهيرٌ حسامٌ مُفْرَدٌ من حمائِل [٢]

وإلى مثل ما في البيتين أشرت بقولي "أو بواسطة". ومثال الرابع قوله تعالى: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) [الكهف: ٥٠]

وقول الشاعر:

لِنِعْم موئلًا المولى إذا حُذرتْ بأساءُ ذي البَغي واستيلاءُ ذي الإحَنِ[٣]

وذكر الأشموني تنبهات منها:

عادة ما يُشترط أن يكون الاسم الظاهر معرفًا بـ(أل)، أو مضافًا إلى اسم معرف بـ(أل)، أو مضافًا إلى شيء مضاف إلى المعرف بـ(أل). لكن البعض أجاز أن يكون مضافًا إلى ضمير يحتوي على (أل)، كقوله (من الطويل):

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابُها[٤]

والصحيح أنه لا يُقاس عليه لقلة استخدامه. وأجاز الفراء أن يكون مضافًا إلى نكرة، كما في قوله

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا الإحَنِ

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي الجاهلي وهو مطلع قصيدة كما جاء في الدرر ٢١٢/٤ ، والهمع ٩٨/٣

(٢) البيت من كلمة يمدح فيها ابو طالب النبي (صلى الله عليه وسلم) ويعاتب قريش على ما كان منها ، كما ورد في اوضح المسالك ٢٣٩/٤ باب نعم وبئس

(٣) البيت مجهول القائل ، انظره في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٦/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣

(٤) البيت من كلمة يمدح فيها ابو الطالب النبي (صلى الله عليه وسلم) ويعاتب قريش على ما كان منها ، كما ورد في اوضح المسالك ٢٣٩/٤ باب نعم وبئس

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

ونقل هذه الإجازة عن الكوفيين وابن السراج، ولكنه اعتبر ذلك ضرورة شعرية. وزعم صاحب "البسيط" أنه لم يرد مضافًا إلى نكرة غير مضافة، وهذا غير صحيح، بل ورد ولكنه أقل شيوعًا، مثل: "نعم غلامٌ أنت"، وقولهم: "نياف القرط غراء الثنايا، وريد للنساء ونعم نيمُ".

وقد وُجدت أمثلة تدل على أن الفاعل يمكن أن يكون علماً أو مضافًا إلى علم، مثل قول بعض العبادلة: "بئس عبدُ الله أنا إن كان كذا"، وقول النبي عليه الصلاة والسلام: "نعم عبدُ الله هذا"، وقول الشاعر:

بئس قومُ الله قومٌ طرقوا فقروا جارهم لحمًا وحر[١].

الذي سهل ذلك هو كون الاسم مضافًا في اللفظ إلى ما يحتوي على "أل"، حتى وإن لم يكن معرفًا بالكامل[٢].

ثانيًا: تعقيبات ابن الفرات في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

يحذف الفاعل فيقام المفعول به مقامه، فيعطى جميع أحكام الفاعل من الرفع والتأخر عن رافعه وتأنيث الفعل معه، إلى غير ذلك من الأحكام، قال ابن عقيل: "يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو: نيل خير نائل، فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: نال زيد خير نائل، فحذف الفاعل وهو زيد، وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل، ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده، وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: نيل هو، وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول: نيل"[٣].

وهذا مجمع عليه، وأجاز النحاة إقامة غير المفعول به مقام الفاعل كالمصدر والجار والمجرور وغيرهما، إذا لم يوجد المفعول به، قال ابن مالك: " قد يُترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازا أو وجوبا، فينوب عنه جاريا مجراه في كل ماله مفعول به، أو جار ومجرور أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرف مختص متصرف، وفي نيابة غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف. ولا يمتنع نيابة المنصوب

(١) البيت بلا نسبة كما ورد في الدرر ٢١٧/٥, ٢٠٦, والهمع ٨٥/٢.

(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٢٧٧-٢٧٩.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١١١-١١٢.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود، وفاقا للأخفش والكوفيين"[١].

وإذا أقيم المجرور بحرف جر زائد مقام الفاعل فالرفع للمجرور وليس لهما، قال أبو حيان عما ينوب عن الفاعل: " مما ينوب عن الفاعل، وهو المجرور بحرف جر زائد نحو: ما ضرب زيد من أحد فتقول: "ما ضُرِب من أحد" فأحدٌ في موضع رفع. واتفق البصريون، والكوفيون على أن المقام هو المجرور، ويجوز أن يتبع على اللفظ وعلى الموضع فتقول: "ما ضرب من رجل عاقل" بالجر، وعاقل بالرفع"[٢].

اختلف العلماء في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مثل قولك: (غُضِب على زيدٍ) هل هو الجار أو المجرور أو كلاهما؟

فذهب ابن مالك إلى الجار والمجرور كليهما نابا عن الفاعل، قال ابن مالك: "ينوب الجار والمجرور أو كلاهما معا، حيث إن الجار والمجرور في موضع رفع ونصب على أنه لا يجوز فيه إلا ذلك"[٣]، وقد حكي عن ابن هشام والكسائي أن النائب ضمير مستتر[٤].

وذكر السيوطي بأنّ النائب هو ضمير مبهم يكون مستترًا في الفعل، ويُعتبر ضميرًا مبهما؛ لأنه يتحمل ما يدل عليه الفعل سواء كان مصدرًا أو ظرف مكان أو زمان، نظرًا لعدم وجود دليل يحدد أي منها بشكل دقيق[٥]، وحكى الفراء أن النائب الحرف فقط، قال أبو حيان: " فذهب الفراء إلى أن حرف الجر وحده في موضع رفع، كما أن (يقوم) من: زيد يقوم في موضع رفع "[٦].

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٢٤.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١٣٣٦.
(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٦٢٧).
(٤) مغني اللبيب ، ابن هشام الانصاري (ص:٤١٢)
(٥) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (١/ ٥٨٧).
(٦) البحر المحيط في التفسير، ٢/ ٤٩٩، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦/ ٢٣١.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

وقد ردَّ أبو حيان على ابن مالك في ذهابه إلى أن الجار والمجرور كليهما في موضع رفعٍ، بقوله: " وقوله أو جار ومجرور مثاله: غضب على زيد، وهذا الذي ذكره المصنف لم يذهب إليه أحد، وهو أن يكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل, فيكونان معًا في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنف واحدًا منها:

أحدها: مذهب جمهور البصريين، وهو أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت "ما قام من أحد" فالمجرور بمن في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد، نحو: ما ضرب من أحد، أو بحرف جر غير زائد، نحو: سير بزيد.

الثاني: مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو "أحد" من قولك: ما ضرب من أحد "[١].

وقال أيضًا: " وقول ابن مالك: إن الجار والمجرور هو المقام مقام الفاعل، لم يذهب إليه أحد أعني أن يكون الذي يقام هو الجار والمجرور معًا "[٢].

وذكر ابن الفرات أن الملوي صاحب المتن اختار ما ذهب إليه أبو حيان من أن النائب في المجرور بحرف جر زائد هو المجرور وحده فهو في محل رفع، وردَّ ابن الفرات ما ذهب إليه الفراء من أن المحل للجار وحده، بأن هذا القول لم يقل به أحد غير الفراء.

قال ابن الفرات: "اختار المصنف رحمه الله تعالى ما اختاره أبو حيان –رحمه الله تعالى–؛ لأنَّ النائب في مثل: ما ضُرِبَ من أحد هو أحدٌ، وكذا النائب في غُضِبَ على زيد هو زيد. ومقتضى قول ابن مالك ينوب الجار والمجرور: أنْ يكون الجار والمجرور في موضع رفع، قال: وهذا لم يقله أحد، وكذلك نفس الحرف فقط في موضع رفع لم يقله أحد "[٣].

وضح ابن الفرات أن ما ذهب إليه المصنف وأبو حيان هو الصحيح من أن النائب المجرور فقط[٤].

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٦/ ٢٢٧–٢٢٨.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١٣٣٧.

(٣) تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان، ابن الفرات (ص: ٢٥٢).

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الأندلسي: /١١٢.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

وبعد بيان الأقوال في تلك المسألة يتضح أن الصحيح ما أورده أبو حيان والمصنف وعقب عليه ابن الفرات؛ لضعف ما ذكر عن الفراء وابن مالك وابن هشام، وهو ما عليه الجمهور من النحويين المتأخرين في الجار والمجرور، والله أعلم.

ثالثًا: تعقيبات ابن الفرات في سد الحال مسد الخبر

ومما ذكره النحاة في باب المبتدأ حذف الخبر وجوبًا ومن مواضع حذفه وجوبًا

أن يكون المبتدأ مصدرا وأن يأتي بعده حال تسد مسد الخبر، ولا تصلح أن تكون خبرا، فيحذف الخبر وجوبا لأن الحال سدت مسده، وذلك نحو: (ضربي العبد مسيئا)، فضربي: مبتدأ والعبد معمول له، ومسيئا: حال سدت مسد الخبر والخبر حذف وجوبا والتقدير: (ضربي العبد إذا كان مسيئا) إذا كان المعنى المراد للاستقبال، وإن أردت معنى المضي فيكون التقدير على هذا: (ضربي العبد إذ كان مسيئا)، فمسيئا: حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد، وإذا كان أو إذ كان ظرف نائب عن الخبر[١].

وأضاف ابن الفرات إلى كون المبتدأ مصدرًا، ما فيه معنى المصدر وبقصد به (أفعل) التفضيل، وغير أفعل التفضيل مثل: أشفى ما أقول، ونحو: كلُّ شربي السويق ملتوتا، فإن تلك الأمثلة فيها معنى المصدر.

قال ابن الفرات: " واعلم أن المبتدأ إذا كان مصدرًا, أو ما فيه معنى المصدر, وبعده حال لا ي يصلح أن يخبر بها عن المبتدأ نحو: حبي المال محسنًا, وأشفى ما أقول, أي: قولي معلنًا, وجب حذف خبره, تقديره: حبي المال إذا كنت محسنًا, أو إذ كنت, وأشفى قولي إذا كنت معلنًا, أو إذ كنت, للعلم به, ولسد الحال مسده[٢] قاله جمهور البصريين, وقدَّره الأخفش مصدرًا مضافًا إلى صاحب الحال, واختاره ابن مالك, فيقدَّر: ضَرْبي زيدًا, ضربه قائمًا"[٣].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٥٧ .

(٣) عصمة الإنسان من لحن اللسان: ١٩٣، وينظر: شرح التسهيل١/٢٨٠, وتمهيد القواعد ٢/٨٨١ .

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

فالخبر في هذه الأمثلة محذوف؛ لأن الحال لا يصلح أن يكون خبرًا للمبتدأ، ففي قولنا: حبي المال محسنًا، الحال (محسنًا) وهو لا يصح أن يكون حالا من المصدر (حبي)، فلا تقول: حبي المال محسن؛ لأن الإخبار بالإحسان سيكون للحب وهو لا يصح.

وذكر ابن الفرات أنه إذا صلح أن يكون الحال خبرًا لم تجعل حالا إلّا على شذوذ, كقول الراجز[١]

فمشيها: مبتدأ و(وئيدًا) حال يصلح لأن يكون خبرًا عن المشي فتقول: مشيها وئيد، وفي هذه الحال لا يصح أن يكون (وئيد) حالا إلى على الشذوذ، فالشذوذ في هذا البيت مجيئ (وئيدًا) حال مع أنه يصلح الإخبار به.

قال ابن الفرات: " ويتأوَّل ما فيه معنى المصدر, " أفعل التفضيل نحو: أشفى ما أقول, وغير أفعل التفضيل نحو: (كلُّ شربي السويق ملتوتا)[٢] و(معظم إتياني المسجد متعلمًا). فمثل هذه الأمثلة يجب فيها حذف الخبر؛ لسد الحال مسده, ولعدم صلاحيتها؛ لأن تكون خبرًا, فلو صلحت لأنْ تكون خبرًا لم تجعل حالا إلّا على شذوذ, كقول الراجز:

ما للجمال مشيها وئيدا[٣]

أي: يوجد, وكقول بعض العرب: حكمك مسمطًا[٤], يريد: حكمك لك مثبتا.

فالأجود في مثل هذا, أن يذكر العامل, أو يجاء بالمنصوب مرفوعا بمقتضى الخبرية"[٥].

---

(١) وهو صدر بيت من الرجز, وعجزه: أجندلا يحملن أم حديدا. وهو للزباء في أدب الكاتب ٢٠٠, والخزانة٧/ ٢٩٥, والدرر ٢٨١/٢, وشرح التصريح ٢٧١/١, وشرح عمدة الحافظ ١٧٩, ومغني اللبيب ٥٨١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٥٨/١.

(٣) وهو صدر بيت من الرجز, وعجزه: أجندلا يحملن أم حديدا. وهو للزباء في أدب الكاتب ٢٠٠, والخزانة٧/ ٢٩٥, والدرر ٢٨١/٢, وشرح التصريح ٢٧١/١, وشرح عمدة الحافظ ١٧٩, ومغني اللبيب ٥٨١. والشاهد فيه قوله: (سيرها وئيدا) حيث على أن (سيرها) مبتدأ، (وئيدا) حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيدا، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ. وهو مذهب البصريين. أما الكوفيون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله, فجعلوا : (سيرها) فاعلا مقدما على عامله، وهو الصفة المشبهة (وئيدا).

(٤) مجمع الأمثال ٢١٢/١.

(٥) عصمة الإنسان من لحن اللسان: ١٩٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ٣٥٨/١-٣٥٩.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

فقد عقب ابن الفرات على تلك المسألة بأن الأجود فيها أن يذكر العامل، أو يجاء بالمنصوب مرفوعًا بمقتضى الخبرية؛ ولأّن تلك الأمثلة يجب فيها حذف الخبر لسد الحال مسده ولعدم صلاحيتها لأن تكون خبرًا.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، سيّدنا محمّدٍ عليه أفضل الصّلاة والتّسليم، وبعد:

بعدما تحدثت في دراستي عن التعقيبات النحوية لابن الفرات على آراء النحويين في كتابه (التعقيبات النحوية لابن الفرات (ت٧٤٩هـ) في كتابه عصمة الإنسان من لحن اللسان في النحو) –الاسماء المرفوعة أنموذجا– ، وتتبعتها بالدراسة والتمحيص، توصلت في نهاية بحثي إلى أهم النتائج التالية:

- اشتملت أكثر التعقيبات في كتابه على قضايا خلافية بين المذاهب النحوية من البصريين والكوفيين، وعزو الآراء إلى قائليها، ثم توضيح وجهة نظر، ورؤيته الخاصة في تعقيباته.
- وردت في تعقيباته؛ الكثير من آراء النحاة تحت مسمى (زعم...)، ثم يلي يليها توضيح الصواب، والدليل عليه سواء من آراء العلماء أو من القواعد النحوية المعروفة والمتفق عليها.
- جاء رأيه في أكثر القضايا الخلافية موافقًا لرأي المصنف (ابن مالك)، وللمذهب الكوفي؛ حتى وإن لم يصرح صراحة بموافقته لذلك المذهب، ولكن يظهر من خلال رده ونقده للمذاهب الأخرى.
- جاءت تعقيبات (ابن الفرات) في كتابه سهلة وميسرة، وخالية من التعقيد، أو الغموض في الألفاظ فيقول في نقده (وهو الصحيح، وهذا خطأ، وليس بصحيح، زعم فلان....).
- مالت أكثر التعقيبات في كتابه إلى الإيجاز من خلال ذكر رأيه أو نقده، أو شرح مسألة محددة، لكنه أطنب في عرض الخلاف النحوي، وعرض أدلة كل فريق؛ وذلك على حسب ما يلزمه السياق في كل مسألة.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أساس البلاغة: ابو القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري(ت٥٣٨ هـ), ت:محمد باسل , دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان, ط: الأولى ١٤١٩هـ

٢. الأجرومية : ابن اجروم محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي (ت٧٢٣هـ) دار الصميعي , ط: ١٤١٩هـ

٣. اوضح المسالك الى الفية ابن مالك , جمال الدين ابو محمد عبدالله بن يوسف, ابن هشام (ت ٧٦١), ت:بركات يوسف هبود, دار الكتب لطباعة والنشر والتوزيع_ بيروت

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف ,كمال الدين ابو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) ، المكتبة العصرية، ط: الاولى ١٤٢٤هـ

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب : ابو حيان محمد بن يوسف الاندلسي(ت٧٤٥هـ)، ت: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط: الاولى ١٤١٨هـ

٦. الاصول في النحو، ابو بكر محمد المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) ت: عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة لبنان–بيروت.

٧. بحر المحيط: محمد بن يوسف، الشهير(ت٧٢٥هـ)، دار الفكر– بيروت ١٤٢٠هـ

٨. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ابو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق،ط: الأولى ١٤١٨هـ.

٩. ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت ٦١٧هـ)، معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي ط: الاولى

١٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط:١، ١٤٢٨ هـ.

١١. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، حققه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط: ١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

١٢. التوقيف على مهمات التعاريف : زين العابدين محمد بن تاج العارفين بن علي زين العابدين الحدادي (ت١٠٣١هـ) الناشر : عالم الكتب – القاهرة ط:١٤١٠هـ–١٩٠٠م

١٣. تيسير عصمة الإنسان من لحن اللسان : عبدالخالق بن علي بن الحسين بن الفرات (ت٧٩٤هـ)

١٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط:٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;1- Issue;1/ (2025)

١٥. شرح ملحة الإعراب : ابو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (ت:٥٢٩) ت: د. احمد محمد قاسم ، الناشر : دار الكلم الطيب

١٦. شرح قطر الندى: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط: ١١، ١٣٨٣هـ.

١٧. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٨. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٠. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط:١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٢١. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

٢٢. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومي :احمد بن عمر بن مساعد الحازمي الناشر : مكتبة الاسدي ، مكة المكرمة ط:١ ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م

٢٣. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، ط:١، ٢٠١٠ م.

٢٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط:٦، ١٩٨٥م.

٢٥. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٢٦. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت، (د.ط.ت).

٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر،(د.ط.ت).

Doi:10.37940/RJIS.2025.1.1.9